خلال الفترة يناير مايو ٢٠١١م

ارتفاع عائدات الحكومة من الصادرات النفطية إلى ١,٣ مليار دولار

خاص / الثورة الاقتصادي

ارتفعت عائدات الحكومة من حصتها من الصادرات النفطية خلال الخمسة الأشهر الأولى المنصرمة من العام الجاري٢٠١١م إلى مليار و٣٥٣ مليون دولار مقابل مليار و١٣١ مليون دولار خلال نفس الفترة المقابلة من العام الماضي ٢٠١٠م ،وبزيادة تبلغ ٢٢٢ مليون دولار .

وترجع الزيادة في قيمة الصادرات النفطية إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط بالأسواق الدولية والتي تجاوزت في بعض الأوقات حاجز ١٠٠ دولار للبرميل .

وبحسب بيانات حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني فقد تراجعت الكمية المصدرة خلال الفترة يناير مايو ٢٠١١م إلى ١٢,٢١ مليون برميل مقارنة مع ١٤,٤٦ مليون خلال نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٠م .

وكانت الحكومة قد حققت عائدات من حصتها من الصادرات النفطية خلال عام ٢٠١٠م تقدر بمليارين و٦٥٢ مليون دولار مقابل مليار و٩٥٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م .

ويعتبر النفط المصدر من أهم موارد النقد الأجنبي لليمن ، ومن أهم القطاعات الاقتصادية الرافدة والداعمة للاقتصاد الوطني ، حيث يساهم النفط بنحو ٧٠٪ في الموازنة العامة للدولة ،ويمثل قرابة ٩٠٪ من الصادرات اليمنية للخارج ، كما يساهم بنحو ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

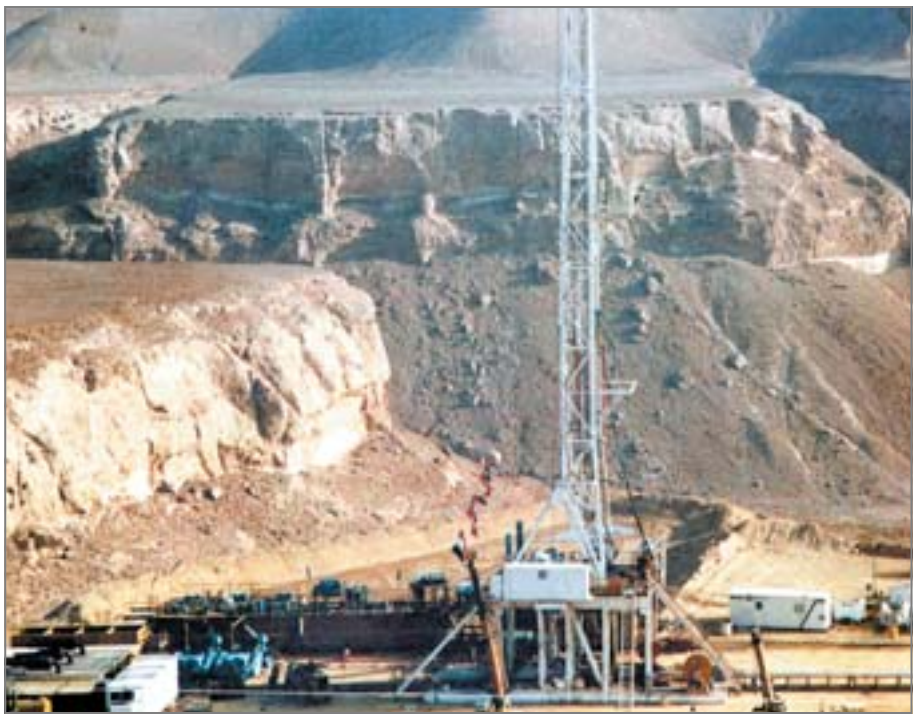

٤ مشاريع جديدة في صناعات الحديد والكهرباء بتكلفة ٥,٥ مليار ريال

خاص/ الثورة الاقتصادي

سجلت الهيئة العامة للاستثمار وفروعها بالمحافظات ٤ مشاريع استثمارية في الصناعات الحديدية والكهربائية والهندسية في الربع الأول من العام الجاري ٢٠١١م .

وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشاريع ٥ مليارات و٥٦٤ مليون ريال ، تمثل ٢٠,٦٪ من رأس المال الاستثماري لإجمالي المشاريع المسجلة خلال نفس الفترة .

وذكرت النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة أن الموجودات الثابتة للمشاريع تبلغ ٥٥٧ مليون ريال ، فيما يتوقع أن توفر المشاريع فرص عمل تصل إلى ٤٠٣ فرصة .

وتتوفر في اليمن العديد من الفرص الاستثمارية في الصناعات الحديدية والكهربائية والهندسية حيث ما تزال بلادنا تستورد معظم احتياجاتها من الحديد من الخارج، حيث تبلغ قيمة فاتورة الاستيراد ٣٦ مليار ريال.

غير أن صناعة الحديد انطلقت خلال السنوات القليلة الماضية، وتحديداً عام ٢٠٠٤، حيث تم إقامة ٣ مصانع للحديد بتكلفة تقديرية تتراوح بين ٥٠٠ و٧٠٠ مليون دولار، فيما تقدر الطاقة الإنتاجية بين ٣٠٠ و٥٠٠ ألف طن سنوياً. ومن المتوقع أن تحقق اليمن اكتفاءً ذاتياً من الحديد خلال السنوات المقبلة، حيث تشير العديد من الدراسات الى إمكانية إقامة العديد من المصانع وبالذات في ظل تواجد خام الحديد في عدد من المواقع منها محافظات البيضاء، مأرب، وصعدة، هذا فضلاً عن توفر كميات كبيرة من الخردة.

ويعتبر راسب حديد مكيراس جنوب شرق مدينة البيضاء بالقرب من لودر من أهم الرواسب المعدنية، حيث قدر الاحتياطي لهذه التمعدنات بحوالي ٨٦٠ مليون طن منها ١٣٠ مليون طن خام الحديد بتركيز ١٥,٥ بالمائة، وحوالي ٤٦ مليوناً أكسيد تيتانيوم بتركيز ٥,٣ بالمائة، وحوالي ٢٧ مليون طن فوسفات ((P2O5 بتريكز ٣,١٤ بالمائة، بالإضافة الى ٠,١٥ مليون طن من أكسيد الفاناديوم (V2O2)بتركيز ٢ بالمائة. وقد تم إجراء العديد من الدراسات التكنولوجية للعينات وكانت نتائجها جيدة.

١٨,٦ تريليون قدم مكعب احتياطيات اليمن من الغاز الطبيعي

خاص / الثورة الاقتصادي

كشفت وثيقة رسمية أن اليمن تمتلك احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي تزيد عن ١٨,٦ تريليون قدم مكعب، و التي سيحقق استغلالها عوائد مالية مناسبة للبلاد، فضلا عن فرص العمل التي ستتوفر للكوادر اليمنية في هذا القطاع والقطاعات المتشابكة معه.

وأكدت الخطة الخمسية الرابعة أن ضعف الطلب و المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية للغاز والبنية التحتية غير المناسبة قد أدى إلى إعاقة تطوير الاحتياطات الغازية الطبيعية في اليمن خلال الفترات الماضية، حيث بدأ التفاوض حول مشروع إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي منذ عام ١٩٩٢، واستمر حوالي ١٣ عاماً، إلى أن تم في سبتمبر ٢٠٠٥ تم التوقيع على اتفاقيات بيع الغاز الطبيعي المسال طويلة الأجل لمدة ٢٠ عاماً، بين الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال وكل من المؤسسة الكورية للغاز (كوجاز) وشركة سويس لتجارة الغاز الطبيعي وشركة توتال للطاقة والغاز. وتم بالفعل البدء بالأعمال الإنشائية والتنفيذية للمشروع .

وخلال فترة الخطة الثالثة تم الانتهاء من تنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي الهام والذي اشتمل على تشييد وبناء معملين لتسييل الغاز الطبيعي بسعة ٦,٧ مليون طن في السنة في ميناء بلحاف محافظة شبوه على البحر العربي مع المرافق التابعة، ومد خط أنبوب من منبع إنتاج الغاز بقطاع (١٨) مأرب إلى ميناء بلحاف بطول ٣٢٠ كم وبكلفة إجمالية للمشروع قدرها ٤,٥ مليار دولار..

توقعات بنمو قطاع الخدمات بـ ٥٪ خلال العام الجاري

خاص / الثورة الاقتصادي

توقع تقرير حكومي نمو قطاع الخدمات خلال عام ٢٠١١م بنحو ٥٪ ، فيما توقع نمو الانشطة المرتبطة بهذا القطاع خلال العام الجاري .

وحققت قطاعات الإنتاج الخدمي معدل نمو سنوي بلغ متوسطه السنوي حوالي ٨,٣٪ وبلغت مساهمته حوالي ٧١,٥٪ من إجمالي الناتج غير النفطي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م وذلك بحسب وزارة التخطيط والتعاون الدولي .

وتشير مكونات القطاعات الخدمية إلى أن قطاعات النقل والتخزين والاتصالات قد حقق معدل نمو سنوي متوسط حوالي ١٢,٢٪ يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والإصلاح بمعدل نمو سنوي ٩,٣٪ ثم قطاع الخدمات الشخصية بمعدل نمو متوسطة حوالي ٦,٦٪ ثم قطاع منتجو الخدمات الحكومية بمعدل ٤,٢٪ ثم قطاع التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بمعدل متوسط ٣,٧٪ خلال الفترة ٢٠٧-٢٠٠٩م.

انخفاض الدين الخارجي إلى ٦,٢ مليار دولار في مايو ٢٠١١م

خاص / الثورة الاقتصادي

سجل الدين الخارجي انخفاضا طفيفا خلال شهر مايو ٢٠١١م ، حيث تراجع إلى ٦ مليارات و٢٣٠ مليون دولار وذلك من ٦ مليارات و ٣٠٢ ملايين دولار في شهر ابريل من العام الجاري وبانخفاض يقدر ب ٧٨ مليون دولار .

وبحسب البنك المركزي اليمني فقد تراجع الدين الخارجي القائم على بلادنا للدول الأعضاء في نادي باريس إلى ١٧٥٢ مليون دولار مقابل ١٧٦٤ مليون دولار خلال نفس الفترة .

كما شهدت المديونية للمؤسسات التمويلية الدولية تراجعا طفيفا تقدر بنحو ٦٠ مليون دولار ، حيث انخفضت إلى ٣٤٠٩ مليون دولار مقابل ٣٤٦٩ مليون دولار .فيما استقرت مديونية بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس عند ٨٥٩ مليون دولار .

وتلعب القروض دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية،حيث يتم اللجوء إليها لتمويل عجز الموازنة العامة وتمويل مشروعات البنية التحتية واستخدامها لموازنة الحسابات الخارجية وأداة للسياسة النقدية.

وكانت الحكومة قد بذلت خلال السنوات الماضية جهوداً معتبرة لتخفيض عبء المديونية أسفرت عن تحقيق نجاح ملحوظ من خلال الاتفاق مع الجهات الدائنة على شراء ومقايضة أو شطب أو إعادة جدولة مديونيتها على اليمن حيث تم شطب ١١٥,١٦ مليون دولار، وإعادة جدولة (٦٦,٤٧ مليون دولا) خلال عام ٢٠٠٥م، بالإضافة إلى مبلغ ١٤٩,٦)مليون دولار) تم تسديدها أقساط وفوائد مستحقة، الأمر الذي ساهم في انخفاض الديون المستحقة للدول الأعضاء في نادي باريس بين عام ٢٠٠٤م و٢٠٠٦م.

وتحمل اتفاقية إعادة الجدولة في طياتها العديد من الآثار الايجابية للاقتصاد اليمني بشكل عام فهي من ناحية تؤكد على نجاح اليمن في تنفيذ عمليات تصحيح اقتصادي ساهمت في معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، كما تعني تخفيف أعباء المديونية الخارجية وبالتالي تقليص الفجوة التمويلية للموازنة العامة، وهذا سوف يترتب عليه نتائج ايجابية تنعكس في تنامي القدرة المحلية على توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

وبقياس عبء المديونية الخارجية لليمن من خلال قياس نسبة المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات، يمكن القول أن اليمن من الدول الأقل مديونية، في الشرق الأوسط ، حيث لم يتعد رصيد المديونية خلال السنوات ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ في المتوسط ٢٩,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي ٩١,٣٪ من إجمالي الصادرات للفترة. ، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع العائد من الصادرات، خاصة الصادرات النفطية، نتيجة ارتفاعات أسعار النفط على المستوى العالمي. أما مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات أي ما يستهلك لتسديد الأقساط وفوائد الدين الخارجي من التدفقات المالية بالعملة الصعبة فيمثل ٣,٥٪ في المتوسط السنوي خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠٠٧م الأمر الذي يعني أن اليمن لا تواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الدين العام الخارجي.

دراسة : التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول الخليج يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٢٠١٨٪

خاص / الثورة الاقتصادي

أكدت دراسة دولية أن التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيعمل على زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل بمقدار ١٨٪ في اليمن و٢٠٪ في دول مجلس التعاون الخليجي .

وبينت أن التكامل يعمل على تعزيز المنافسة في أسواق السلع في اليمن وتحرير تدريجي لسوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي من الجمود ، الأمر الذي ينجم عنه تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة لليمن ودول المجلس .

ولفتت الدراسة التي أعدها خبراء بارزون في صندوق النقد الدولي إلى أن تخفيض هوامش الأرباح في سوق السلع وسوق العمل من ٤٠٪ إلى ٥٪ في كل من اليمن ودول المجلس يزيد من حجم الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل بمقدار ١٨٪ و٢٠٪ لكل منهما على التوالي .

وأوضحت أنه في الوقت الذي تتسم فيه سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي بالجمود ، يتميز سوق السلع في اليمن بالاحتكار .ويؤدي تعزيز المنافسة في تلك السوقين إلى زيادة الإنتاج بنسبة ١٤٪ في اليمن و٥٪ في دول مجلس التعاون الخليجي ، مع تحقيق زيادة ملحوظة في الاستهلاك والاستثمار والتوظيف. كما أن تحسين بيئة المنافسة لدى أحد الجانبين سيؤثر إيجابا على الجانب الآخر.

وأشارت الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي يؤثر على النشاط التجاري من خلال توليد التجارة وزيادة مستواها كما تشهد الدول ذات الدخل المنخفض تحسن في معدلات التبادل التجاري وزيادة في حجم الصادرات .

وذكرت أنه على الرغم من أن اليمن تعتبر من الدول الفقيرة مقارنة بدول الخليج إلا أن انضمامه الكامل إلى منظومة مجلس التعاون سيكون له آثار ايجابية على الإقليم بشكل عام ويتمثل الأثر بصورة أساسية نتيجة عدد من العوامل منها الزيادة الحاصلة في عدد السكان ،والتوسع في الأسواق بأكثر من ٥٠٪.

وأكدت الدراسة أن حصول اليمن على العضوية الكاملة في مجلس التعاون لدول الخليج العربي سينعكس إيجابا في خلق أسواق كبيرة وتخفيض أو إلغاء تكاليف الدخول والانتقال للإفراد والشركات ، وكلاهما سيعملان على تشجيع دخول شركات جديدة إلى هذه الأسواق ، الأمر الذي سيؤدي إلى تقليص قوة وهيمنة الشركات القائمة في الأسواق وبالتالي زيادة المنافسة .

واستعرضت أبرز الفوائد المحتملة على المدى البعيد ، حيث يتيح توسيع الأسواق استغلال الشركات لاقتصاديات الحجم ،حيث يؤدي التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى التغلب على الآثار السلبية للاقتصاديات الصغيرة وتسهيل الوصول إلى الأسواق .

كما تؤدي المنافسة إلى تخفيض الشركات للأسعار وزيادة المبيعات ، الأمر الذي يعود بالفائدة على المستهلكين ، وبالتالي تحسن مستوى المعيشة على مستوى الإقليم ، بالإضافة إلى تخفيض أسعار تحويل العملة الوطنية ،وتحقيق فوائد إضافية للمستهلكين .

وقالت الدراسة أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى رفع الكفاءة لدى الشركات وتشجيع التنوع في الإنتاج مما يعمل على تحسين مستوى السلع والخدمات المقدمة للمستهلكين .

قطاع الزراعة يحصل على تمويلات بـ ٧,٩ مليار ريال

خاص / الثورة الاقتصادي

بلغ إجمالي التمويلات والقروض التي حصل عليها قطاع الزراعة من المصارف التجارية والإسلامية حتى نهاية مارس ٢٠١١م نحو ٧ مليارات و٩٨٣ ملايين ريال .

وتظهر البيانات الإحصائية أن التمويلات والقروض قصيرة الآجل بلغت ٥ مليارات و٢١٩ ملايين ريال ، فيما بلغت التمويلات طويلة الآجل ٢٤١,٧ مليون ريال ،فضلا عن التمويلات الممنوحة من البنوك الإسلامية البالغة مليارين و٥٢٢ مليون ريال .

ولا يزال القطاع الزراعي يشكل دعامة أساسية من دعامة الاقتصاد القومي ، إذ يشكل نسبة (١٣٪) من حجم الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن نسبة التمويل الذي تذهب إليه من القطاع المصرفي لا تشكل سوى (١,٧٪) من حجم التمويل المصرفي ، وهي نسبة متواضعة بالقياس إلى حجم هذا القطاع ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يمكن أن توجه نسبة أعلى من التمويل المصرفي إلى هذا القطاع، خاصة في ضوء التوجه الجديد للتركيز على الاستثمارات المحلية من قبل الجهاز المصرفي ذلك أن الأزمة المالية العالمية الحالية قد جعلت الاستثمارات الخاصة غير مربحة وكثيرة المخاطر مما جعل الدول تنكفئ على نفسها وتبحث عن الفرص الداخلية.